



مركز دراسات الشرق الأوسط SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

«عصا» المساعدات الأمريكية.. ماذا عساكم يا عرب فاعلون!؟

مدخل:

انتهى الجدل في الأمم المتحدة فيما يخص قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بـ"القدس" - هكذا؛ من دون تحديد شرقي أم غربي - كعاصمة للكيان الصهيوني، ودعوته لوزارة الخارجية الأمريكية لنقل سفارة الولايات المتحدة لدى الكيان، إلى القدس.

انتهى باعتراض "الفيتو" الأمريكي لمشروع القرار الذي تقدمت به مصر باعتبارها ممثلة المجموعة العربية في مجلس الأمن الدولي، وبتأييده في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 128 صوتاً - أكثر من الثلثين - للقرار الذي ذهبت به الدول العربية إلى الجمعية العامة بعد عرقلته في مجلس الأمن.

سبق التصويت الذي جرى الخميس 21 ديسمبر 2017م، تهديدات من الرئيس الأمريكي بقطع المساعدات عن الدول التي سوف تصوّت ضد الولايات المتحدة في الجمعية العامة.

ولا أحد يدري؛ هل سوف تسمح مؤسسات الدولة الأمريكية التي تتولى عملية صناعة واتخاذ القرار الفعلي هناك، مثل وزارتي الخارجية والدفاع (البنجاجون)، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي. آي. إيه"؛ هل سوف تسمح بأن يتخذ ترامب قراراً بالفعل بحجب المساعدات عن الدول التي صوتت ضد قرار ترامب في الجمعية العامة أم لا.



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وهنا ثمة بعض الأمور الواجب إيضاحها لأجل استيفاء كامل أجزاء الصورة؛ تحاول هذه الورقة تقديمها لمعرفة طبيعة الوضع وحقيقة عملية اتخاذ القرار داخل الإرادة الأمريكية، والخيارات المتاحة أمام الدول العربية؛ حال تنفيذ ترامب تهديداته هذه.

صفاقة أمريكية!

أول أمر تجب الإشارة إليه، هو حجم الصفاقة الأمريكية في الموضوع، فلم يقف الأمر عند قول ترامب: "إنهم يحصلون على مئات الملايين من الدولارات بل حتى مليارات الدولارات، ثم يصوتون ضدنا، حسنا نحن نراقب تلك الأصوات؛" حيث إنه في النهاية رئيس الولايات المتحدة، ومن حقه وضع حذاء الكابوي "فوق رقبة من ارتضوا المذلة.

ولكن الأمر امتد إلى المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، السفيرة نيكي هيلي، التي كررت ذلك المعنى بشكل يخرج عن طاقة التصور الدبلوماسي لمرتبها، عندما قالت إن الرئيس الأمريكي "كلفها بتقييد أسماء" الدول التي ستصوت ضد قرار ترامب، و"حذرت" هيلي، الدول الأعضاء من أن ترامب طلب منها "إبلاغه من صوت ضدنا".

الأمر الآخر، هو أن خريطة "دستة" الدول الأكثر تلقياً للمساعدات الأمريكية، تشمل دولا من بين أكبر الدول العربية والإسلامية، فبعد الكيان الصهيوني، الذي يُعتبر أكثر الدول تلقياً للدعم المالي الأمريكي سنوياً بحوالي 3.2 مليار دولار؛ تأتي مصر في المرتبة الثانية بحوالي 1.5 مليار دولار، والأردن، بمليار دولار، ثم أفغانستان، بحوالي 800 مليون دولار، ثم كينيا وتنزانيا وأوغندا



مركز سمر اللد لاستراتيجيات SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وزامبيا ونيجيريا والعراق وباكستان، في مستوى بين 600 مليون دولار، تنازلياً إلى 400 مليون دولار في حالة باكستان والعراق، التي تزيد بحوالي 50 مليون دولار عن باكستان.

والملمح المهم في هذا الصدد، هو أن الأنظمة والحكومات الأكثر تلقياً للمساعدات الأمريكية من بين الدول العربية، هي الدول المرتبطة باتفاقيات سلاح مع الكيان الصهيوني؛ مصر والأردن، وبشكل عام، الأنظمة والحكومات التي تخدم السياسات الأمريكية في الأقاليم الأهم بالنسبة للمصالح الحيوية الأمريكية، ومصالح التحالف الأنجلو أمريكي، مثل كينيا في شرق أفريقيا، ونيجيريا - محل صراع دولي بين فرنسا وبين دول التحالف الأنجلو أمريكي - في غرب أفريقيا، وباكستان في آسيا الوسطى.

وفي حالة الصراع العربي الصهيوني؛ فإن هذا الأمر سلاح ذو حدين؛ حيث إنه يمنح القاهرة وعمان على سبيل المثال القدرة على المناورة مع الولايات المتحدة في نقطة اتفاقيات السلام مع إسرائيل، مثل التلويح بتجميدها أو ما شابه، إلا أنه في المقابل، قد يستجلب ذلك المزيد من السخط الأمريكي، وسيكون ليس من طرف ترامب فحسب؛ وإنما من طرف المؤسسات التي تسيطر عليها تيارات اليمين المحافظ المتطرفة.

مراكز صناعة القرار الأمريكي وطبيعتها

تطرح الفقرة السابقة نقطة شديدة الأهمية حول هيكلية عملية صناعة القرار الأمريكية الحقيقية.



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وأول وأهم ملمح في هذا الصدد، ويمنع حقيقةً، الدول العربية والإسلامية بالمناورة بورقة المصالح المتبادلة مع الولايات المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق بأمن إسرائيل؛ هو أن العناصر المهيمنة على القرار الأمريكي، والخارجي على وجه الخصوص، والذي يشمل المساعدات ومصالح اقتصادية أخرى لدول العالم مع الولايات المتحدة؛ هي من أسوأ ما يمكن أن يتصوره المتابع العادي في نقطة انتماءاتها وأفكارها.

فمن المَجْمَع الصناعي العسكري الذي يسيطر عليه كبار أصحاب رؤوس الأموال من الجمهوريين واليمين المحافظ المتطرف، من النوعية "الترامبية" التي لا ترى أية سياسات اقتصادية رشيدة إلا في تقليص الضرائب وتقليل النفقات العامة في مجال المساعدات الاجتماعية في الداخل، والسياسية في الخارج، وصولاً إلى وزارة الخارجية ووكالات الاستخبارات والبنجابون؛ حيث السيطرة الكاملة لتيار شديد الأهمية في لعبة المصالح الأمريكية عبر العالم، وبالذات في موضوع إسرائيل، وهو تيار اليمين المسيحي المحافظ، أو البروتوستانت، والذي يدعم الكيان الصهيوني لاعتبارات دينية بحتة.

فهؤلاء يؤمنون بأن عودة السيد المسيح "عليه السلام"، إلى الأرض؛ لن تتم إلا لو تم تجميع اليهود في فلسطين، وفي القدس على وجه الخصوص.

وبالتالي؛ فإنه خلافاً لنقطة المصالح الاستعمارية الغربية التي تفرض دعم إسرائيل؛ فإن الأمر له جانب ديني.

وهذه الأطراف شديدة التطرف في تعاملها مع الدول العربية والإسلامية، وفي السنوات الأخيرة، استغلت الكثير من الأوضاع السياسية والحقوقية في أكثر من بلد عربي وإسلامي لفرض عقوبات



مركز سمر القادري للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

عليه، والتضييق على المزايا التي يحصل عليها هذا البلد أو ذاك من خلال علاقاته مع الولايات المتحدة.

وبالتعمق في الأمور أكثر؛ فإننا سوف ندرك من خلال الكثير من التقارير والحقائق التي تكشف في السنوات الأخيرة؛ أن التحالف المؤسسي والاقتصادي والديني الذي يجمع بين هذا الكارتل، في إطار التحالف الأنجلو ساكسوني الأوسع، والذي يشكل حلف شمال الأطلسي "الناتو" مخلبًا مهمًا له في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي؛ نقول إن هذا التحالف يقف خلف عملية إعادة التفكيك والتركيب الراهنة في المنطقة العربية، والتي استغلت الربيع الأسود الذي بدأ في تونس، في نهاية العام 2010م، من أجل تنفيذ مخطط كونداليزا رايس للفوضى الهدامة في المنطقة بالكامل.

ولقد فرض ذلك الوضع الذي أدركته أكثر من حكومة عربية، البحث عن بدائل للولايات المتحدة، التي صارت هذه المؤسسات فيها صاحبة أكبر مخطط للتدمير المجتمعي والجيوسياسي، مثلما فعلت مصر في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي؛ الذي انفتح على العالم بالكامل، لتحقيق قدر من المرونة والحرية في سياسات بلاده، وتفادي أية "مطبات" مفاجئة تتعرض لها مصر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وشمل ذلك حتى تنويع مصادر السلاح.

وسوف نجد أثر ذلك في الكونجرس الأمريكي؛ حيث الغضب على مصر واضح، عندما بدأت لجنة توم لانتوس المعنية بحقوق الإنسان في فتح ملف حقوق الإنسان في مصر، والدعوة إلى تقييد المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر على إثر ذلك.

كما سوف نجده في مواقف داخل وزارة الخارجية، بخضم مئات الملايين من الدولارات من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى مصر على ذات الخلفية، بتنسيق مع دوائر جماعات



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الضغط الصهيونية، بعد نجاح مصر في تحديث ترسانتها البحرية والجوية على وجه الخصوص في السنوات الثلاث الأخيرة، بما جعلها تتفوق فعليًا على كل من إسرائيل وتركيا في البحر المتوسط.

ترامب ومعضلة المؤسسة!

قد تشير الصورة السابقة إلى أن هناك دعمًا من نوع ما من جانب مؤسسة الدولة - وليس الإدارة - الأمريكية لقرار ترامب في حق الدول التي صوتت ضد بلاده في الأمم المتحدة؛ إلا أنه تبقى قضية شديدة الأهمية قد تقول بأنه ليس من الممكن أن يقدم الأمريكيون على ذلك، وهي أن ترامب ليس من مؤسسة الحكم الأمريكية التي تتوارث القرارات والخطط عبر عقود الزمن الطويلة؛ حيث إن خطط وسياسات ومواقف الولايات المتحدة كقوة عظمى، على مستوى العالم، لا يمكن تقديرها بعام أو اثنين، أو حتى بعمر إدارة أو أكثر، وإنما هي خطط رواسي، تستغرق عقود.

في هذا الإطار؛ فإن ترامب هو أول رئيس أمريكي يأتي من خارج هذه المؤسسة العملاقة؛ الدولة الأمريكية.

فمن سبقوه كانوا إما من خريجي مؤسسات أكاديمية معروف عنها أنها هي مراكز التفكير والخزان البشري للمؤسسات الأمريكية، مثل كلية القانون في جامعة هارفارد، أو القوات المسلحة، أو أنهم تدرجوا في الكثير من المناصب السياسية، الرسمية والحزبية، قبل توليهم منصب الرئاسة، مثل مجلس الأمن القومي، أو وكالة الاستخبارات المركزية أو غير ذلك من المؤسسات.



مركز سمر اللد لاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أما ترامب؛ فإنه قادم من عالم المال والأعمال، وعالم الإعلام، بكل ما في هذه العوالم من بريق وصخب، وبكل ما فيها من حماقات وعريجات أيضاً.

لذلك، كانت "عفويته" هذه وراء كشف دور الولايات المتحدة في تقسيم منطقة المشرق العربي، عندما قال ذلك لصحيفة النيويورك تايمز، في نوفمبر 2016م، إنه ليس من صنيعه الولايات المتحدة إنشاء أمم جديدة أو رسم حدود جديدة.

كما أنه - زمنياً - ليس من مصلحة الولايات المتحدة "الحقيقية" أن يتبنى ترامب قرارات من عينة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل؛ حيث يرتبط ذلك بمخططات طويلة المدى، ومراحل لم يأت أوانها بعد، وكان الرؤساء الأمريكيون من قبله - لأنهم قادمون من ذات المؤسسة - يدركون ذلك، بحكم خبراتهم وخلفياتهم؛ فكان التأجيل المستمر لقرار الكونجرس بنقل السفارة، الصادر في العام 1995م.

فعلى سبيل المثال؛ فإن أخذ هذه الخطوة مبكراً قبل تفكيك مركزيات عربية قوية مثل مصر وسوريا؛ سوف يرتب مخاطر وردود أفعال قد تتجاوز قدرة الأمريكيين على مواجهتها أمام العالم، وهكذا.

ولذلك؛ فقد عطلت المؤسسة الأمريكية الحاكمة قرارات كان ينتويها ترامب في برنامج الرئاسي، مثل اعتبار جماعة "الإخوان المسلمون" جماعة إرهابية؛ لأن الجماعة في الأصل رديف المخططات الأنجلو أمريكية في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، مع حكومات إقليمية، مثل الحكومة التركية والحكومة القطرية، وغيرها.



مركز ستم اللدراساء الإسراءاء الأاءاءاء SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

في مقابل هذه الصورة؛ لا يبدو أمام العرب خيارات كثيرة، وربما ليس من قبيل المبالغة القول إن المسار الذي تتبناه مصر الآن، هو الأنسب؛ حيث السعي إلى تكثيل جبهة عربية، وتفكيك هيمنة الولايات المتحدة على القرار الرسمي العربي.

وبينما يبدو أن الإمارات العربية تدعم هذا التوجه؛ لا يبدو أن السعوديين بسبب حاجتهم لموقف ترامب المتطرف ضد إيران، لا يبدوون على استعداد لتحدي الهيمنة الأمريكية في الوقت الراهن على الأقل.

ولذلك؛ فإن قرار حجب المساعدات لو لم يتم؛ فإنه سوف يكون لاعتبارات داخلية أمريكية بحتة، وفق رؤية مؤسسات الحكم وقوى جماعات الضغط هناك، لمصالحها أين تكون!

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراساء الإسراءاء الأاءاء

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES